وتعدد الحال لذي حال واحد جائز والتقدير انزله غير جاعل
له عوجا قيما الخامس انه حال ايضا ولكنه بدل من الجملة
قبله لانها حال وابدال المفرد من الجملة اذا كانت
بتقدير مفرد جائز وهذا كما ابدلت الجملة من المفرد
في عرفت زيدا ابو من هو والضمير في له فيه وجهان
احدهما انه للكتاب وعليه التخاريج المتقدمة والثاني
انه يعود على عبده وليس بواضح وقرا العامة قيما
بتشديد الياء مع فتح القاف وابان بن تغلب بفتحها
خفيفة مع كسر القاف وقد تقدم القول فيهما ووقف
حفص على تنوين عوجا مبدلا له الفا سكتة لطيفة
من غير قطع نفس اشعارا بان قيما ليس متصلا بعوجا
وانما هو من صفة الكتاب وغيره لم يعبا بهذا من غير
قطع فلم يسكت اتكالا على فهم المعنى اهـ سمين قوله
مستقيما عبارة البيضاوي مستقيما معتدلا لا افراط
فيه ولا تفريط او قيما بمصالح العباد فيكون وصفا له
بالتكميل بعد وصفه بالكمال او قيما على الكتب السابقة
يشهد بصحتها انتهى وقوله لا افراط فيه فسره بذلك
ليغاير ما قبله اذ معناه لا خلل في لفظه ولا في معناه
وبعد كون معناه حقا صحيحا لا افراط فيما اشتمل عليه
من التكاليف حتى يشق على العباد ولا تفريط فيه
باهمال ما يحتاج اليه حتى يحتاج الى كتاب اخر كما قال ما فرطنا

في

في الكتاب من شيء وقوله بمصالح العباد الخ القيام
يتعدى باللام كقولهم فلان قيم بهذا الامر وبعلى كما
في قوله افمن هو قائم على كل نفس والبيضاوي اشار
الى الوجهين ومعنى قيامه بمصالحهم تكفله بها
وبيانها لهم لاشتماله على ما ينتظم به المعاش
والمعاد فهو وصف له بانه مكمل لهم بعد وصفه بانه
كامل في نفسه بقوله ولم يجعل له عوجا انتهى
شهاب قوله حال ثانية اي من الكتاب فهي حال
مترادفة او من الضمير في له فهي متداخلة وقوله
موكدة اي للجملة الحالية قوله لينذر متعلق بانزل
وهو ينصب مفعولين حذف اولهما وقدره الشيخ
بقوله الكافرين وذكر ثانيهما وهو قوله باسا وقوله
وينذر عطف على ينذر الاول وذكر فيه المفعول
الاول وهو الذين قالوا وحذف الثاني تقديره
باسا شديدا فيكون في الكلام احتباك وما اكثر ما
الانذار حذف منه احد المفعولين لدلالة ما ذكر
في احد المكررين على ما حذف من الاخر بخلاف ويبشر
فذكر فيه مفعولاه وهما المؤمنين وان لهم اجرا حسنا
لعدم تكرره انتهى شيخنا قوله بالكتاب على هذه
النسخة يكون فاعل ينذر عائدا على الله او على محمد
وفي نسخة كتب عليها الحواشي الكتاب بدون با فيكون